



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تقييم مدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ الحكومة "دراسة مسحية على شركات التأمين الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسوق المالية السورية"

اسم الكاتب: د. بسام زاهر، د. يسيرة دربياتي، حيان محمد برkat

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4452>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 10:43 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكademie غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناءمجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لاغناء المحتوى العربي على الانترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



تقييم مدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ الحوكمة

"دراسة مسحية على شركات التأمين الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية"

الدكتور بسام زاهر*

الدكتورة يسيرة دريباتي**

حيان محمد بركات***

(تاریخ الإیداع 13 / 1 / 2013. قبلاً للنشر في 10 / 11 / 2013)

□ ملخص □

تهدف الدراسة إلى تسلیط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، ومدى أهميتها، وما هي العوامل التي تلعب دوراً في نجاح تطبيقها، بالإضافة إلى تقييم مدى التزام شركات التأمين السورية الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمعايير وأسس الحوكمة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2004 وهي: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين، ضمان المعاملة المتكافئة للمساهمين، ضمان حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسوّليات مجلس الإدارة.

تمَّ في الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض مفهوم الحوكمة وأسباب الاهتمام بها واستعراض لمحدداتها، تمت الدراسة الميدانية على سبع من شركات التأمين الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان، وتحليل الإجابات باستخدام برنامج SPSS.

خلصت الدراسة إلى أنَّ هناك مستويات جيدة من تطبيق الحوكمة في شركات التأمين محل الدراسة ويعطي هذا مؤشراً جيداً على وجود نظرية إيجابية من قبل هذه الشركات لأهمية تطبيق الحوكمة، كما أوصت الدراسة بضرورة توحيد جهود الجهات الإشرافية في مجال تطبيق الحوكمة، وتحثّ شركات التأمين السورية للانتقال من مرحلة الالتزام بالمعايير الموضوعة من قبل الجهات الإشرافية إلى مرحلة السعي لوضع مبادئ حوكمة خاصة بها بما يساعد في زيادة فعالية التطبيق، كما أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تجربة تطبيق الحوكمة لدى هذه الشركات من أجل تعليم النتائج على شركات التأمين الأخرى تمهدًا لإدراجها في سوق الأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، مجلس الإدارة، الشفافية، حقوق المساهمين، شركات التأمين

*أستاذ مساعد – قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

** مدربة – قسم الإحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية

*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

**The Evaluation of Syrian Insurance Companies Commitment
with the Bases of Corporate Governance
"Afield Study on Insurance Companies under the Supervision of the
Syrian Commission on Financial Markets and Securities"**

Dr. Bassam Zaher*
Dr. Yasera Dribati**
Hayyan Barakat***

(Received 13 / 1 / 2013. Accepted 10 / 11 / 2013)

□ ABSTRACT □

The research aims to enlighten what corporate governance means and its importance, and what are the aspects that take place in achieving it. Also, it aims to evaluate the commitment of the Syrian insurance companies under the supervision of the Syrian Securities Commission and Financial Markets to the corporate governance standards and foundations established by the Organization for Economic Cooperation and Development in 2004, which are: Ensuring the basis for an effective corporate governance framework, the rights of shareholders and key ownership, functions, the equitable treatment of shareholders, the role of stakeholders in corporate governance, disclosure and transparency, and the responsibilities of the board.

In this study, the descriptive analytical approach was used by reviewing the concept of governance and the reasons that led to increase interest in it with a review of its determinants. The study took place in seven of the insurance companies which are subject to the supervision of the Commission on Financial Markets and Securities. A questionnaire has been distributed to achieve the goals of this study and analyze the received answers using the statistical techniques by SPSS.

The study concluded that there are good levels of application of corporate governance in insurance companies under study, and this gives a good indication of the existence of a positive outlook by these companies of the importance of the application of corporate governance.

The study also recommended the need to unify the efforts of the various supervisory authorities in the application of corporate governance, and urged insurance companies to move from the stage of commitment to standards set by the supervisory authorities to the stage of seeking to develop its own governance principles in a way that help to increase the effectiveness of the application.

The study also recommended the need to benefit from the experience of the application of corporate governance in these companies in order to disseminate the results to other insurance companies, in preparation for inclusion in the Stock Market.

Keywords: Corporate governance, the Board of Directors, transparency, the rights of shareholders, insurance companies.

*Associate Professor, Department of Business Management, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Assistant Professor, Department of Statistics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

***Postgraduate Student, Department of Business Management, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

حوكمة الشركات هي عبارة عن مصطلح بدأ بالظهور خلال العقود الماضية، وقد زاد الاهتمام به خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة بعد الأزمات المالية التي أصابت مختلف القطاعات الاقتصادية، وما أدت إليه من تعزّز مالي، وحالات إفلاس أصابت الكثير من الشركات، ونتج عنها الإضرار بمصالح المساهمين والمستثمرين ومختلف الأطراف المرتبطة بهذه الشركات، فأصبح من الضروري إيجاد أسس وقواعد وقوانين تلزم بها الشركات، ويضمن - من خلالها - كل طرف في الشركة حقه، وحصوله أيضا على المعلومة الدقيقة في الوقت المناسب.

ومن هنا ظهر الاهتمام بتطبيق معايير ومبادئ الحوكمة باعتبارها وسيلة للإصلاح المالي والإداري وكذلك الأسلوب المناسب لحماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف المرتبطة بالشركة.

أهمية البحث وأهدافه:

-**من الناحية النظرية:** تعود أهمية البحث كونه يتناول موضوع الحوكمة التي تشكّل أحد أهم الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين، وذلك نتيجة الدور الذي يمكن أن تقوم به الحوكمة في تخفيض المخاطر ورفع مستويات الأداء والتشجيع على الشفافية والدقة والوضوح في إعداد القوائم المالية.

-**من الناحية العملية:** تعود أهمية البحث كونه يتناول تقييم مدى التزام شركات التأمين السورية الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية - وهي الشركات المدرجة أو المرشحة للإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية - بمبادئ ومعايير الخاصة بالحكومة والصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تم اختيار هذه الشركات لأنّه حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد وضعت مبادئ الحوكمة بشكل أساس من أجل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ويمكن أن تؤدي إلى حد ما باقي الشركات غير المدرجة في سوق الأوراق المالية.

يهدف البحث إلى

-تقدير مدى التزام شركات التأمين السورية الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية أي الشركات المدرجة والمرشحة للإدراج بسوق دمشق للأوراق المالية بمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

-تقديم مجموعة من المقترنات التي من المتوقع في حال الأخذ بها تلافي نقاط الضعف في الالتزام بتطبيق الحوكمة للوصول بها إلى أقصى درجات الفعالية.

مشكلة البحث:

من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث على شركات التأمين الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وجد الباحث أنّ هناك سعي من قبل هذه الشركات لتطبيق الحكومة وفقاً للمعايير المعمول بها في سوريا، لكن عملية التطبيق الفعلي لا تزال في مرحلتها الأولى بسبب حداثة عمل شركات التأمين في سوريا وضعف الوعي لأهمية الحوكمة لدى هذه الشركات.

لذلك يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة مدى التزام شركات التأمين ليس فقط بمبادئ الحوكمة الخاصة ب الهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وإنما أيضاً بمبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل الآتي:

- هل تعمل شركات التأمين محل الدراسة على تطبيق مبادئ ومعايير الحكومة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويترنّع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات هي:

- هل إطار الحكومة المعمول به في شركات التأمين محل الدراسة يساعد في الالتزام بمعايير الحكومة؟
- هل تعمل شركات التأمين محل الدراسة على حماية حقوق المساهمين بالشكل المطلوب؟
- هل تسعى شركات التأمين محل الدراسة لضمان المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؟
- هل تطبق شركات التأمين محل الدراسة معايير عالية من الإفصاح والشفافية؟
- هل تعمل شركات التأمين محل الدراسة على حماية حقوق كافة أصحاب المصالح المرتبطة معهم؟
- هل تقوم مجالس إدارة شركات التأمين محل الدراسة بدورها المطلوب في تطبيق الحكومة؟

فرضيات البحث:

- لا توجد فروق جوهرية بين إطار الحكومة المطبق في شركات التأمين محل الدراسة وبين الإطار الواجب تطبيقه بحسب مبادئ ومعايير الحكومة.

- لا توجد فروق جوهرية بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من حماية حقوق المساهمين وبين ما يجب أن تقوم به حسب مبادئ ومعايير الحكومة.

- لا توجد فروق جوهرية بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من ضمان للمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين وبين ما يجب أن تقوم به حسب مبادئ ومعايير الحكومة.

- لا توجد فروق جوهرية بين الإفصاح والشفافية المعمول بها في شركات التأمين محل الدراسة وبين ما يجب أن يكونا عليه حسب مبادئ ومعايير الحكومة.

- لا توجد فروق جوهرية بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من حماية حقوق أصحاب المصالح وبين ما يجب أن تقوم به من أجل حماية هذه الحقوق حسب مبادئ ومعايير الحكومة.

- لا توجد فروق جوهرية بين دور أعضاء مجالس إدارة شركات التأمين محل الدراسة في تطبيق الحكومة والدور الذي يجب أن يقوموا به حسب مبادئ ومعايير الحكومة.

منهجية البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي:

- **الجانب النظري:** حيث سوف يتم استعراض لمفهوم الحكومة والأسباب التي أدت إلى الاهتمام بها مع استعراض بعض المحددات التي تلعب دوراً مهماً في نجاح عملية تطبيقها.

- **الجانب الميداني:** ويشتمل على الدراسة الميدانية من أجل تجميع البيانات من واقع مجتمع البحث عن طريق تصميم استمارنة لهذا الغرض بغية اختبار فرضيات البحث باستخدام الأساليب والبرامج الإحصائية المناسبة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (Chapra, 2002) [1] تناولت هذه الدراسة موضوع حوكمة الشركات وأدواتها في المنظمات المالية الإسلامية، حيث تمت الدراسة الميدانية عن طريق دراسة استقصائية على ثلاثة مستويات: البنوك المركزية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، المؤسسات المالية في بلدان المؤتمر الإسلامي، والمعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية.

وتوصلت إلى عدة نتائج من بينها أنه ينبغي أن يرأس كلًّ مؤسسة مالية إسلامية مجلس إدارة مسؤول عن الإشراف على هذه المؤسسة، كما ينبغي أن يتم ترشيح أعضاء المجلس بشكل رسمي وشفاف عن طريق تشكيل لجان الترشيح ، كما دعت إلى ضرورة أن يتم الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، مع توضيح لصلاحيات كِلِّ منها، كما دعت إلى أن يكون ثُلُث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من الأعضاء غير التنفيذيين.

2. دراسة (فوزي, 2003) [2] تناولت هذه الدراسة تقييم قواعد الحوكمة في جمهورية مصر العربية، توصلت هذه الدراسة إلى أنَّ سوق المال في مصر قد شهد نظوراً ملحوظاً في مجال تطبيق قواعد حوكمة الشركات ولكن بدرجات متفاوتة وطالبت بإنشاء معهد لتدريب المديرين وتعرِيف أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركات المساهمة بواجباتها في حوكمة الشركات، بما يساعد على رفع كفاءة ومستوى عمل مجلس الإدارة، كما طالبت بالعمل على رفع كفاءة الأجهزة الإشرافية والرقابية والقضائية، والعمل على نشر ثقافة حوكمة الشركات.

3. دراسة (Brown et al, 2004) [3] تناولت هذه الدراسة حوكمة الشركات وأداء الشركات حيث قدم البحث مقاييساً لحوكمة الشركات، أطلق عليه اسم Gove-Score مبنيٍّ على قاعدة بيانات مقدمة من قبل ISS (خدمات حملة الأسهم المؤسساتية)، هذا المقاييس مكون من 51 بندًا تشمل 8 فئات من بنود حوكمة الشركات وهي: تدقيق الحسابات، مجلس الإدارة، النظام الداخلي، ثقافة المدير، تعويضات المدير ومجلس الإدارة، الملكية، الخبرات المتدرجَة في التقىم، وحالة الدمج.

تم ربط هذا المقاييس مع: الأداء الفعلي، القيمة، ومقدار الدفع للمساهمين، وذلك في 2372 شركة، فوجد الباحث أن الشركات التي حوكمنتها أفضل هي الأكثر ربحاً وأكثر قيمةً وتندفع أكثر لمساهميها.

4. دراسة (Gordon et al, 2004) [4] تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة نظام الحوكمة وأداء سوق الأوراق المالية، حيث تمت الدراسة على شركة Ahold وتحليل تقلب أسعار أسهم الشركة، بعد ظهور مخالفات محاسبية فيها بسبب قصور شفافية خطط حواجز ومكافآت المدراء وضعف الإفصاح وقصور المعلومات المقدمة إلى السوق، فنتج عن ذلك قيام المساهمين ببيع أسهم الشركة وانخفاض قيمة الأسهم حوالي 63%， كما أشارت الدراسة إلى ضعف نظام حوكمة الشركات في هذه الشركة مقارنة مع باقي الشركات الأوروبية وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة نظام حوكمة الشركات والتقلب في أسعار الأسهم، فزيادة التقلب في الأسعار يشير إلى ضعف وقصور المعلومات المقدمة للسوق وضعف نظام الحوكمة المطبق في الشركة.

5. دراسة (Union of Arab Banks, 2007) [5] تناولت الدراسة موضوع حوكمة الشركات في قطاع المصارف العربية، حيث طبقت الدراسة على 67 مصرفًا عربيًا في الدول الآتية (عمان، الإمارات، قطر، اليمن، الأردن، مصر) وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: يوجد لدى إدارة المصارف إطار عام جيد لمبادئ الحوكمة، كما يوجد لديها سياسة مكتوبة لتطبيق الحوكمة، كما تعمل هذه المصارف على تطبيق مبادئ الحوكمة من ناحية ضمان المعاملة المتكافئة للمساهمين، حماية حقوق أصحاب المصالح، واتباعها لمعايير الإفصاح والشفافية بما

يتماشى مع المعايير الدولية، لكنها تحتاج إلى المزيد من الإجراءات الضرورية لحماية حقوق الأقلية، كما يجب بذل المزيد من الجهد من أجل تطبيق برامج تدريبية خاصة بالحكومة من قبل إدارة المصارف.

6. دراسة (International Finance Corporation, 2008) [6] وهي دراسة استقصائية موسعة حول حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تمت هذه الدراسة بالتعاون بين مؤسسة التمويل الدولي ومعهد حوكمة الشركات "حوكمة" وشركة الاستشارات الدولية وتمويل الشركات "IAAG" خلال عامي 2006/2007. شملت الدراسة على 1044 مصرفًا (مدرجة أو غير مدرج)، وعلى شركات مدرجة، حيث بلغت نسبة الاستجابة 155 مصرفًا وشركة، وذلك في 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقسمة إلى ثلاثة مجموعات منفصلة هي: مصارف غير مدرجة، مصارف مدرجة، شركات مدرجة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يجب على أصحاب المصالح في بعض الجهات التنظيمية للأسواق والمصارف وغيرها من المؤسسات العمل على تنظيم فعاليات توعية ترتكز على فوائد الحكومة إضافة إلى الندوات وورش عمل حول هذا الموضوع، كما تبرز هذه النتائج دور أعضاء مجلس الإدارة في تطبيق الحكومة وضرورة اتباعهم الدورات الضرورية المتعلقة بالحكومة، كما يجب على الشركات تعزيز إدارة التدقير الداخلي، وتعزيز الإفصاح في الشركات من خلال الموقع الإلكتروني والتقارير السنوية، كما تؤكد على ضرورة حماية حقوق المساهمين في جزء من أرباح الشركة.

7. دراسة (ناصر والأشقر، 2009) [7] تناولت هذه الدراسة أثر الحكومة في زيادة القيمة السوقية لشركات التأمين السورية، توصلت هذه الدراسة إلى أنه يجب العمل على تعزيز دور الهيئات والسلطات الرقابية المستقلة في سورية، كما يجب إحداث دائرة رقابية مستقلة في الشركات كافة يعمل بها أشخاص مؤهلون ومحازون بعلوم المراقب الداخلي والخارجي.

8. دراسة (القاضي وندة، 2010) [8] تناولت هذه الدراسة مبادئ حوكمة الشركات في سورية مقارنة مع مصر والأردن، توصلت هذه الدراسة إلى أنه ينبغي التركيز على استقلال مجلس الإدارة، وينبغي أن يكون للأقلية الحق في تمثيل أنفسهم في المجلس.

كما اقترحت أن يتم العمل على إدخال الحكومة كجزء من ثقافة المجتمع، وطالبت بتعزيز مراقبة ممارسات المحاسبين والمرجعين من خلال المجلس الإشرافي على المحاسبة ، كما أكدت أنه يتوجب على الشركات الإفصاح عن سياسات الحكومة المتتبعة لديها في حال كانت مختلفة عن تلك المذكورة في أدلة الحكومة.

9. دراسة (أبو بكر، 2010) [9] تناولت هذه الدراسة دور هيئة الإشراف والرقابة على التأمين في تفعيل التزام شركات التأمين المصرية بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات، توصلت هذه الدراسة إلى إن قواعد حوكمة الشركات موجودة بالفعل في قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر، كما أن التطبيق الجيد للحكومة يساعد على زيادة الشفافية في القوائم المالية والمحافظة على حقوق المساهمين وحماية حقوق أصحاب الوثائق والمستفيدين منها. وأكدت أنه يجب على شركات التأمين المصرية أن تلتزم بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات، كي تمتلك القدرة على المنافسة مع الشركات العالمية.

كما دعت هيئة الإشراف والرقابة على التأمين لمتابعة تطبيق شركات التأمين لقواعد الحكومة وتقييم مدى التزام الشركات بالتطبيق، كما يجب أن تقوم بدراسة ما يتم تطبيقه من قواعد حوكمة في الأسواق المالية وإعادة صياغتها بما يتلاءم مع ظروف السوق المصري.

نلاحظ من الدراسات السابقة أن أغلبها تناول موضوع الحكومة في القطاع المصرفي بينما لم ينل قطاع التأمين الاهتمام الكافي وخاصة بالنسبة للدراسات العربية. أما ما تتميز به هذه الدراسة عن باقي الدراسات أنها تتناول تقييمًا لمدى التزام شركات التأمين السورية الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية بقواعد الحكومة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمعرفة واقع تطبيق الحكومة في هذه الشركات محل الدراسة.

مفهوم حوكمة الشركات

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى: "مجموعة العلاقات التي تتنظم في إطار العمل بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين فيها والأطراف الآخرين ذوي العلاقة" [10].

أما حسب مركز المشروعات الدولية الخاصة فهو: "الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها. وتركز الحكومة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواعضي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة" [11].

وحسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP "الحكومة هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها" [12].

ومن بين التعريفات الأخرى "الحكومة هي الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة بهدف تحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة، وهي تعني تطوير بيئة قانونية واقتصادية ومؤسسية تساعد الشركة على النمو والتطور وتحقيق الأهداف طويلة الأجل كتعظيم قيمة الشركة وتعزيز أرباحها، مع التزامها بتحقيق مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة" [13].

وأيضاً من التعريفات الأخرى "نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها" [14].

"علاقة بين جميع المشاركين في تحديد الاتجاه العام للمنظمة، وبين أداء هذه المنظمة، أما المشاركون في الاتجاه العام فهم: المساهمون، الإدارة، وأصحاب المصالح" [15].

شكل عام لا يوجد تعريف موحد تم الاتفاق عليه لمفهوم الحكومة، ولكن كل التعريف السابقة ركزت على مجموعة من الأسس يمكن تلخيصها بما يأتي:

-الحكومة هي وسيلة معايدة في وضع أهداف الشركة ومن ثم العمل على تحقيق هذه الأهداف.

-الحكومة هي الأسلوب الأمثل لتحقيق مصالح كافة الأطراف في الشركة وذلك على المدى الطويل.

-الحكومة هي الضمان لتحقيق الرقابة على أداء الشركة.

-الحكومة هي الأسلوب المناسب لتنظيم طبيعة عمل الشركات، والعلاقة التي تربط بين مختلف الأطراف في هذه الشركات، وتوضيح الحقوق والواجبات لكل طرف فيها.

وبناء على ما سبق يمكن الوصول إلى التعريف الآتي للحكومة: الحكومة هي نظام مكون من مجموعة من القواعد والأسس الإدارية والتشريعية والمحاسبية، يمكن من خلاله أن تتحقق الشركة مصلحة كافة الأطراف المرتبطة بنشاطها، من خلال المساهمة في الوصول إلى الأهداف الموضوعة، والرقابة على أداء الشركة، وتنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف في هذه الشركة.

أسباب الاهتمام بحكمة الشركات

نالت حكمة الشركات الكثير من الاهتمام خلال السنوات الماضية، ويعود هذا إلى مجموعة من العوامل، من بينها الأضطرابات التي شهدتها أسواق المال العالمية خلال العقود القليلة الماضية، سواء كان ذلك في دول شرق آسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أسباب هذه الأضطرابات الفساد الواسع الذي تم اكتشافه في الشركات الأمريكية، إخفاء خسائر الشركات والتلاعب بحقوق المساهمين، كذلك الفشل في كشف التجاوزات التي أصابت المصارف، وأزمة المدخرات والقروض في السوق الأمريكية، والفجوة الكبيرة بين مكافآت مجلس الإدارة وأداء الشركة، حيث تبين من كل هذا أن هناك بعض القائين على الشركة سواء كانوا من مجلس الإدارة أو كبار الموظفين يقومون بنهب الشركة وتفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب المساهمين وال媿دين وأصحاب المصالح [16].

كما أن الإجراءات التي راقفت العولمة من تحرير للاقتصاد، والتطور في وسائل الاتصال والتكميل بين الأسواق المالية بالإضافة إلى التحولات في أشكال ملكية الشركات، كل هذا زاد من حاجة الشركات إلى جذب الاستثمارات من أجل دعمها وزيادة قدرتها التنافسية، كما أن لعولمة رأس المال وسهولة حركته بين الدول التي توجد بها هذه الأموال إلى بلدان تفتقر له دوراً في إبراز الحاجة إلى حماية رؤوس الأموال هذه، وبالتالي أصبح من الضروري وجود قواعد معايدة للشركات التي تحول إلى شركات اكتتاب أو عندما تندمج مع شركات أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية، وكذلك عند العمل في أسواق المال الدولية وخاصة في البيئة شديدة التناقض [17]، هذه البيئة التي تتعرض وبشكل دائم للتغيرات الحادة في الأسواق، وبالتالي، زادت الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل غير تقليدية من أجل زيادة رأس مال الشركة، لتضمن هذه الشركات بقاءها في السوق.

- ويمكن تلخيص أهمية الحكومة بجذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية لهذه الشركات بالنقاط الآتية [18]:
- تساهم الحكومة في التقليل من الفساد في الشركات، بالشكل الذي يعكس إيجاباً على إقبال المستثمرين نحو هذه الشركات وتعزيز مواردها المالية وبالتالي قدرة أكبر على المنافسة.
 - تساعد إجراءات حكمة الشركات في تحسين إدارة الشركة من خلال المساهمة في وضع الإستراتيجيات السليمة لهذه الشركة، وضمان عدم القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ إلا لأسباب تدعو إليها الحاجة، بالإضافة إلى التأكيد من أن نظام الحوافر والمكافآت يعبر عن المستويات الحقيقية للأداء، حيث أن مستويات الأداء هذه هي عامل الجذب للمستثمرين.
 - إن الاعتماد على معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين يساعد في إيجاد نظام قوي للحكومة، وبالتالي الذي يساهم في التقليل من إمكانية حدوث الأزمات، كما يساهم في التعامل مع حالات الإخفاق وتوقف عمل الشركات، وبما يضمن تحقيق العدالة لكافة أصحاب المصالح.
 - إن الدول التي تتوفر فيها حماية حقيقية لمصالح الأقلية من حملة الأسهم بواسطة قواعد الحكومة، تتمكن بوجود أسواق مالية أكثر ضخامة وسيلة أغزر، وذلك نتيجةً لجذب أعداد أكبر من صغار المستثمرين والذين يشكلون مجتمعين مصدرًا كبيرًا للاستثمار طويلاً الأجل.
- أما عن أهمية الحكومة بالنسبة للشركات والمساهمين، فيمكن ذكر النقاط الآتية [19]:
- إن تطبيق الحكومة يمكن الشركات من رفع كفاءتها الاقتصادية وذلك من خلال وضع أساس العلاقة بين مدراء الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.

-تعمل الحكومة على وضع الإطار التنظيمي الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف المُراد تحقيقها والسبل الكفيلة بالوصول إليها، من خلال توفير الحوافز الملائمة للجهد المبذول من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يضمن عملهم بالشكل المناسب لتحقيق الأهداف ومراعاة مصالح المساهمين.

-تحظى الشركات التي تطبق قواعد الحكومة بالقدرة على نيل درجة أعلى من ثقة المستثمرين والتي من خلال هذه القواعد يضمنون حقوقهم، وبالتالي عند تعرض هذه الشركات لأية أزمة عابرة فهم - على الغالب - يبقون محققوين بأسمائهم بدل الإسراع ببيعها لأنهم على ثقة أن الشركة قادرة على التغلب على هذه الأزمة نتيجة تطبيقها لقواعد الحكومة.

-يمكن من خلال تطبيق قواعد الحكومة جذب قاعدة عريضة من المستثمرين المحليين أو الأجانب.

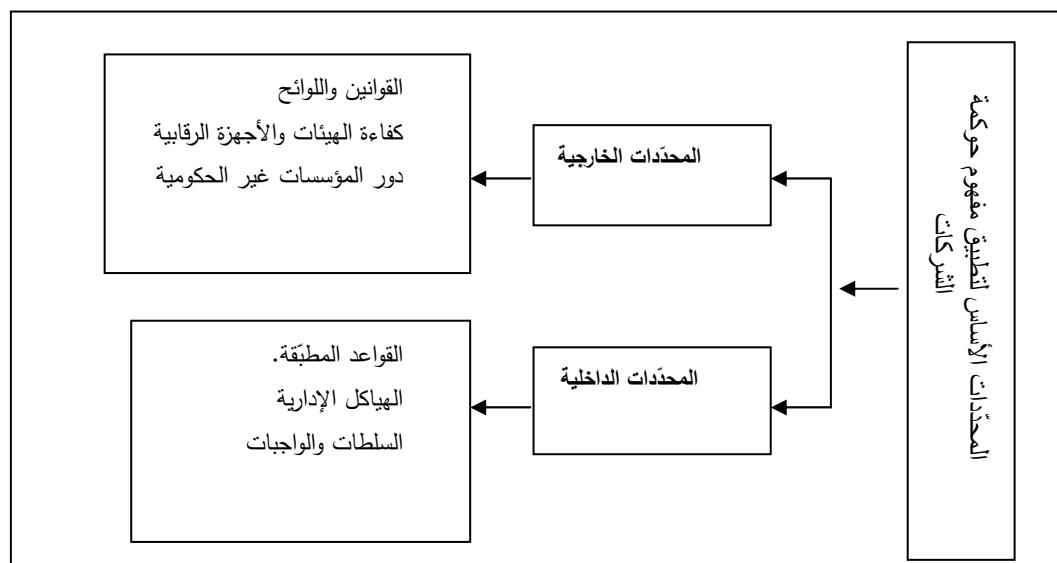
-تساعد الحكومة على ضمان حقوق كافة المساهمين، كضمان حق التصويت وحق المشاركة في القرار، وخاصة القرارات التي تؤدي إلى تغيرات جوهيرية في الأداء المستقبلي، للشركة.

- إن عملية الإفصاح الكامل عن أداء الشركة ووضعها المالي والقرارات المتّخذة من قبل الإدارة العليا في هذه الشركات، يمكن المساهمين من تحديد المخاطر المرتبطة على الاستثمار في هذه الشركات.

ما سيق يُوضح أهمية وجود قواعد الحوكمة لعمل الشركات بما يضمن تحقيق الأهداف التي من أجلها وُجدت هذه الشركات، فيما ينعكس بشكل إيجابي على مستويات الأداء، ولكن عملية التطبيق الفعلي يرتبط بشكل أساس بمجموعة من العوامل يطلق عليها اسم "المحددات" تلعب دوراً مهماً في مدى النجاح في عملية التطبيق هذه.

محددات الحوكمة

إن تطبيق الحكومة يتوقف على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تظهر بالشكل رقم (١) يمكن أن تلعب الدور الأساس في مدى النجاح بهذا التطبيق.



الشكل رقم (١) محددات الحوكمة

المصدر: سليمان، محمد مصطفى. حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة). الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 19.

بناء على الشكل السابق يمكن تلخيص هذه المحددات بما يأتي [20]:

- المحددات الخارجية:** وتمثل البيئة التي تعمل بها الشركة، وتختلف بين دولة وأخرى وهي عبارة عن ما يأتي:
 - **البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية:** وتشمل القوانين واللوائح التي تنظم السوق كقوانين الشركات وسوق المال، والإفلاس، وقوانين تنظيم المنافسة.
 - **وجود نظام مالي جيد:** بحيث ي العمل على توفير التمويل الضروري للمشروعات بما يشجع الشركات على التوسيع والمنافسة.
 - **كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية:** كبيئة سوق المال وذلك عن طريق التأكيد من فعالية الرقابة على الشركات من نواحي الالتزام بدقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، ووضع العقوبات الواجبة التطبيق في حال عدم التزام الشركات بقواعد هذه الهيئات.
 - **دور المؤسسات والجهات غير الحكومية** _ كجمعيات المحاسبين والمراجعين، ونقابات المحامين_ في ضمان التزام أعضائها بالمهنية وقواعد السلوك الأخلاقي، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة الأسواق.
 - المحددات الداخلية:** وهي عبارة عن مجموعة القواعد والأساليب التي تحدّد طبيعة العلاقة داخل الشركة وكيفية اتخاذ القرارات، وتوزيع السلطة والمسؤولية بين الهيئة العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وكل ذلك بهدف التقليل - قدر الإمكان - من أي تضارب أو تعارض في مصالح أطراف الشركة.
- هذه المحددات الداخلية كثيرة ومتعددة، وذلك تبعاً لطبيعة عمل الشركة والبيئة التي تعمل بها، ولكن يمكن دراسة أهم هذه العوامل وفقاً لما يأتي [21]:
- **مجلس الإدارة:** يجب أن يقوم مجلس الإدارة بدوره في التوجيه الإستراتيجي للشركة، كما يجب أن يتحمل كلُّ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن مقدار الوصول إلى أهداف الشركة، وتحقيق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح مع ضمان المعاملة العادلة لهم، بالإضافة إلى مهامهم في مراقبة الأداء وضمان تحقيق الشفافية أثناء ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتحقيق النزاهة في حسابات الشركة.
 - **الهيكل التنظيمي في الشركة:** والذي يعدّ من قبل مجلس الإدارة ويعتبر إعداده أحد مهامه، بحيث يتضمن توضيحاً لعملية التسلسل الهرمي للسلطة مع تحديد الواجبات وتوزيع المسؤوليات ومدى تفويض السلطة، كل ذلك بهدف بلوغ الأهداف الموضوعة.
 - **النظام المحاسبي والمالي المطبق في الشركة:** وهو يوفر ما يحتاج إليه مستخدمو البيانات من معلومات من أجل اتخاذ القرار، فالنظام المحاسبي هو الذي يشكل قاعدة المعلومات باعتباره وسيلة معايدة في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية والتشغيلية، فإذا كانت هذه النظم فعالة ستساهم وبشكل إيجابي في تطبيق الحكومة.
 - **قيم الشركة:** وترتبط بالسلوك الأخلاقي للشركة وبمستويات القيم من نزاهة وموضوعية وأمانه في تتنفيذ عمليات الشركة، ففي بعض الشركات يوجد منصب "مدير لسمعة الشركة" مهمته محاولة معرفة مدى تحقيق الخدمات المقدمة من الشركة لتوقعات ومتطلبات العملاء، بالإضافة إلى معرفة نظرية العملاء إلى الشركة ومدى ما فيها من مهارات وخبرات.

النتائج والمناقشة:

معايير وقواعد حوكمة الشركات

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد اجتماع مجلس المنظمة على مستوى الوزراء في 27-28 نيسان 1998، مجموعة مبادئ خاصة بتطبيق الحوكمة، وتمت الموافقة على هذه المبادئ من قبل الدول الأعضاء في عام 1999، وفي عام 2002 تم إجراء عملية مسح للتطورات في دول منطقة المنظمة لتقدير هذه المبادئ وبناءً على نتائج المسح هذا تمت عملية مراجعة لهذه المبادئ عام 2004، بالمشاركة مع خبراء من عدة دول كروسيا ودول آسيا وجنوب شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، وحظيت هذه المبادئ على دعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبنك التسهيلات الدولية، وغيرهم من الهيئات المالية العالمية.

تم تعريف قواعد ومبادئ حوكمة الشركات بأنها "مجموعة من الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على الشركات المملوكة لقاعدة عريضة من المستثمرين (شركات الاكتتاب العام) وتتضمن الحقوق والواجبات لكافه المتعاملين مع الشركة مثل مجلس الإدارة، المساهمين، الدائنن، البنوك، المؤردين.....الخ" [22].

وتضمنت الوثيقة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مجموعة من المبادئ تشكل بمجملها مبادئ حوكمة الشركات الموضحة بالشكل رقم (2) وتمثل هذه المبادئ بالآتي:

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

2. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية.

3. المعاملة المتساوية للمساهمين.

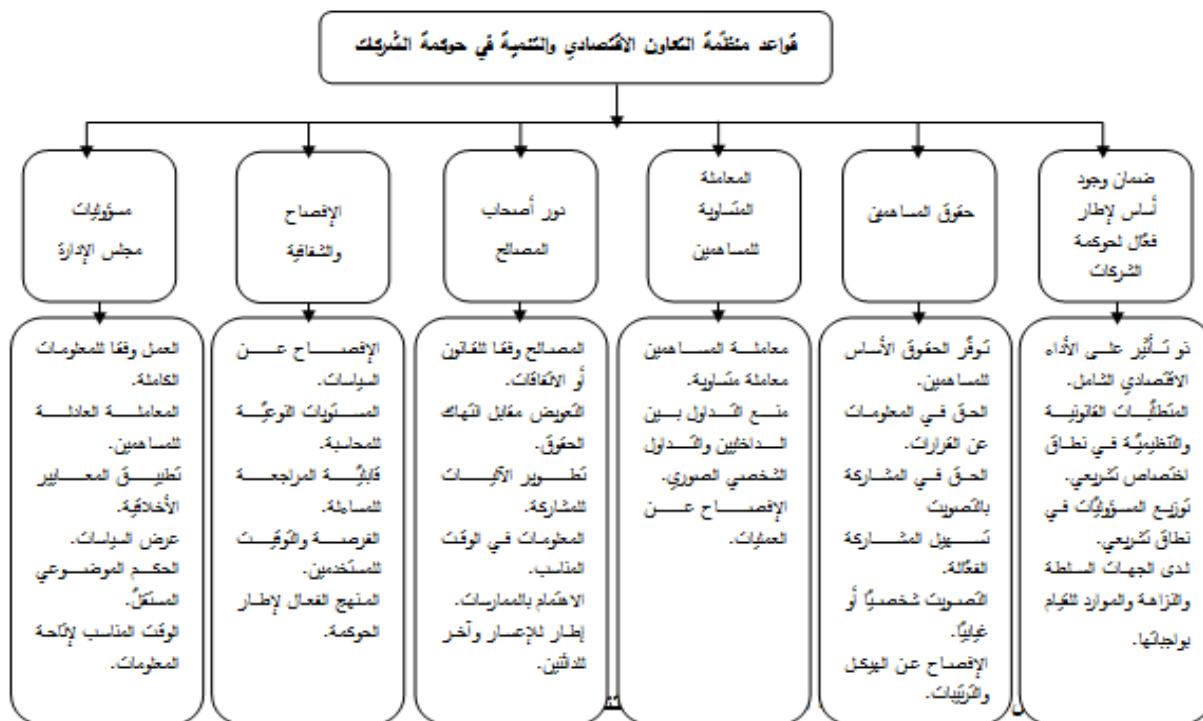
4. دور أصحاب المصالح.

5. الإفصاح والشفافية.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة.

أما في سوريا، فقد أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية القرار رقم (31)/م الخاص بنظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات "قواعد حوكمة الشركات المساهمة" وذلك بتاريخ 29/6/2008، ويكون هذا القرار من مجموعه من الفصول تتناول مبادئ الحوكمة، هي: حقوق المساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مجلس إدارة الشركة، لجنة التدقيق، مفتشو الحسابات، المدقق الداخلي.

وسوف تتم دراسة مدى التزام شركات التأمين السورية الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بهذه المبادئ للوقوف على مدى التزامها بتطبيق الحوكمة .



الشكل رقم (2) قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات

المصدر: سليمان، محمد مصطفى. حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة). مرجع سبق ذكره، ص 44.

اختبار الفرضيات:

مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من كافة شركات التأمين الخاصة لإشراف هيئة الأوراق والأسوق المالية السورية، حيث أن هذه الشركات هي شركات التأمين المدرجة أو المرشحة للإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية، وهي تتشكل سبع شركات من بين ثلث عشرة شركة تأمين عاملة في سوريا (شركة تأمين عام، 12 شركة خاصة)، حيث تم اختيار هذه الشركات المدرجة أو المرشحة للإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية كون أن مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز بالأساس على الشركات المالية أو غير المالية التي يتم تداول أسهمها في أسواق الأوراق المالية، وقد تكون مفيدة في حدود معينة لباقي الشركات غير المدرجة [23].

أسلوب البحث

تم توزيع (175) استمارة استبيان، حيث وزعت 25 استمارة على كل مركز رئيس لشركة تأمين من الشركات المشكّلة لمجتمع البحث وبعد خمسة وأربعين يوماً تم استرداد البيانات، وتم استعادة (124) استبيان منهم، أي بنسبة %70.8

بعد استعادة الاستبيانات تم فرزها وإدخال بياناتها إلى الحاسوب بعد استبعاد أربعة منها بسبب نقص البيانات، وبالتالي اقتصر التحليل الإحصائي على (120) استبيان أي بنسبة 96.7% من الاستبيانات المستردّة، حيث تم استخدام برنامج (SPSS Version 16).

ويوضح الجدول رقم (1) توزيع مفردات عينة البحث بعد استبعاد الاستبيانات غير الصالحة:

الجدول رقم (1) عينة البحث

الصالحة للتحليل عدد الاستبيانات المستردّة	اسم شركة التأمين
25	الشركة الوطنية للتأمين
17	الشركة المتحدة للتأمين
25	شركة المشرق العربي للتأمين
14	الشركة السورية الكويتية
12	الشركة السورية الدولية للتأمين آروب
15	شركة الاتحاد التعاوني
12	شركة العقيلة للتأمين التكافلي
120	المجموع

تم تصميم الاستبيان بالاعتماد على ما يأتي:

- الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الحكومة في الشركات.
- مبادئ الحكومة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- مبادئ الحكومة الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين وعن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وبالتالي يتتألف الاستبيان من ستة محاور مرتبة وفقاً لما يأتي:

1. المحور الأول: الأسئلة المتعلقة بإطار الحكومة المعهود به في شركات التأمين المشكلة لمجتمع البحث، حيث بلغ عدد أسئلة هذا المحور تسعة أسئلة.
 2. المحور الثاني: ويتضمن الأسئلة المتعلقة بما تقوم به شركات التأمين من حماية لحقوق المساهمين في شركات التأمين المشكلة لمجتمع البحث، حيث بلغ عدد أسئلة هذا المحور عشرة أسئلة.
 3. المحور الثالث: ويتضمن الأسئلة المتعلقة بما تقوم به شركات التأمين من ضمان المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين في شركات التأمين محل الدراسة، حيث بلغ عدد أسئلة هذا المحور ستة أسئلة.
 4. المحور الرابع: ويتضمن الأسئلة المتعلقة بحماية حقوق أصحاب المصالح في شركات التأمين المشكلة لمجتمع البحث، حيث بلغ عدد أسئلة هذا المحور سبعة أسئلة.
 5. المحور الخامس: ويتضمن الأسئلة المتعلقة بالإفصاح والشفافية المعهود بها في شركات التأمين المشكلة لمجتمع البحث، حيث بلغ عدد أسئلة هذا المحور خمسة عشر سؤالاً.
 6. المحور السادس: ويتضمن الأسئلة المتعلقة بدور أعضاء مجلس الإدارة في شركات التأمين المشكلة لمجتمع البحث، حيث بلغت أسئلة هذا المحور عشرة أسئلة.
- وبالتالي تكون الاستبيان من (57) عبارة، يقابل كل عبارة من هذه العبارات قائمة تحتوي على خمسة خيارات وفقاً لمقاييس ليكرت Likert الخماسي مرتبة وفقاً لما يأتي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، ومن أجل القيام بالمعالجة الإحصائية تم إعطاء الخيارات السابقة درجات تنقيل وفقاً لما يأتي:

الجدول رقم (2) درجة تنقيل كل عبارة من عبارات الاستبيان

درجة التنقيل	العبارة
5	موافق بشدة
4	موافق
3	محايد
2	غير موافق
1	غير موافق بشدة

أما ثبات أداة القياس فقد تمت عملية اختبارها باستخدام معامل Alpha Cronbach باستخدام برنامج SPSS لمعرفة مدى ملائمة أسئلة الاستبيان لموضوع البحث، حيث يأخذ هذا المقياس القيم بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقترب من الواحد كلما زاد ثبات الاستبيان وكان أكثر قدرة على عكس نتائج دراسة العينة على مجتمع البحث. [24] ويعتبر اختبار المصداقية Alpha Cronbach ضعيفاً إذا كانت نتيجته أقل من (60%)، ومقبولاً إذا كان يقع بين (60%-70%)، وجيداً إذا كانت نتيجته تقع بين (70%-80%)، وممتازاً إذا كان أكبر من (80%). [25] وعند القيام بإجراء الاختبار على محاور الاستبيان الستة تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول رقم (3):

الجدول رقم (3) معامل Alpha Cronbach لمحاور البحث

قيمة معامل Alpha Cronbach	المحور
0.72	إطار الحكومة
0.76	حماية حقوق المساهمين
0.82	ضمان المعاملة المتكافئة للمساهمين
0.80	الإفصاح والشفافية
0.91	حماية حقوق أصحاب المصالح
0.88	دور مجلس الإدارة
0.94	جميع محاور الاستبيان

من خلال الجدول نجد: إن قيمة Alpha Cronbach لمحاور الاستبيان تتراوح ما بين (0.72) عند محور إطار الحكومة، و(0.91) عند محور حماية حقوق أصحاب المصالح، بينما بلغت قيمة Alpha Cronbach لجميع محاور الاستبيان قيمة (0.94)، وهي قيمة مرتفعة جدا، وتدل على درجة ثبات عالية يتمتع بها الاستبيان.

قبل البدء في تطبيق الاختبارات سوف يتم اختبار طبيعة البيانات وهل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا فإذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات المعلمية هي التي سوف تستخدم وتطبق، أما إذا كانت لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات غير المعلمية سوف تستخدم.

ومن أجل تحقيق هذا سوف يتم استخدام اختبار one sample kolmogrov smirnov test لكافة محاور الاستبيان الستة، والجدول رقم (4) يظهر نتائج الاختبار.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار one sample kolmogrov smirnov test

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		TOTAL1	TOTAL2	TOTAL03	TOTAL04	TOTAL05	TOTAL06
N		120	120	120	120	120	120
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3.4204	3.8032	3.8542	3.9131	3.9761	3.9050
	Std. Deviation	.45986	.38014	.51882	.46014	.49640	.49397
Most Extreme Differences	Absolute	.108	.112	.114	.142	.072	.102
	Positive	.088	.112	.114	.142	.072	.084
	Negative	-.108	-.080	-.111	-.092	-.071	-.102
Kolmogorov-Smirnov Z		1.186	1.224	1.252	1.553	.794	1.115
Asymp. Sig. (2-tailed)		.120	.100	.087	.016	.554	.166

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

من الجدول السابق نجد أن قيمة sig عند كافة محاور الاستبيان أكبر من 0.05 باستثناء المحور الرابع، وبالتالي نقبل أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

ومن أجل إجراء الاختبارات يمكن استخدام اختبار one-sample T test (ستودينت حول الوسط الحسابي) وذلك كون بيانات المتغير تخضع للتوزيع الطبيعي.[26]

1. اختبار الفرضية الأولى: لا توجد فروق جوهريّة بين إطار الحكومة المطبق في شركات التأمين محل الدراسة وبين الإطار الواجب تطبيقه حسب مبادئ ومعايير الحكومة.

الجدول رقم (5) يوضح الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، الانحرافات المعيارية) المتعلقة بعبارات الفرضية الأولى، حيث تتكون من (9) عبارات تتعلق بإطار الحكومة المعهول به.

الجدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالفرضية الأولى

رقم العباره	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إنَّ قواعد الحكومة الصادرة عن الجهات الإشرافية تميّز بالوضوح.	3.59	0.82
2	يشجع إطار حوكمة الشركات المطبق لديكم على الشفافية وكفاءة الأسواق.	3.8	0.62
3	إنَّ لإطار حوكمة الشركات أثراً إيجابياً على نزاهة الأسواق.	3.93	0.63
4	إنَّ قواعد الحكومة الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية تميّز بقابلية التطبيق.	3.5	0.85
5	لا يوجد تناقض بين مبادئ وقواعد الحكومة الصادرة عن الجهات المتعددة المشرفة على عمل شركات التأمين.	3.4	0.82
6	إنَّ عدم وجود هيئة أو جهة مهمتها تمثل بتنظيم عمل الجهات الإشرافية ليس له تأثير على فعالية تطبيق الحكومة.	2.92	1.0

0.786	3.44	تقوم الجهات الإشرافية والرقابية بعملها بطريقة مهنية و موضوعية.	7
0.75	3.45	تصدر الجهات الإشرافية قراراتها بالوقت المناسب وتتمتع هذه الجهات بالشفافية.	8
1.02	2.71	لا يؤثر عدم قيام شركات التأمين بوضع إطار خاص بها لتطبيق الحوكمة على فعالية التطبيق.	9

يشير الجدول (5) إلى أن أصغر قيمة للمتوسط الحسابي فيما يتعلق بعبارات الفرضية الأولى، كانت العبارة رقم (9) والتي تنص على: "لا يؤثر عدم قيام شركات التأمين بوضع إطار خاص بها لتطبيق الحوكمة على فعالية التطبيق". حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.71) وهذا يشير إلى أن أغلب الأفراد في عينة البحث ترى أنه على شركات التأمين عدم الالتفاف بإطار الحوكمة المطلوب الالتزام به من قبل الجهات الإشرافية بل يجب عليها أن تسعى لوضع إطار حوكمة خاص بها يزيد من فعالية تطبيق الحوكمة.

إن العبارة التي بلغ المتوسط الحسابي أعلى قيمة عندها، كانت العبارة رقم (3) والتي تنص على: "إن إطار حوكمة الشركات أثرا إيجابيا على نزاهة الأسواق". حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.93) وهذا يشير إلى نظرة إيجابية نحو إطار الحوكمة المطلوب تطبيقه من قبل الجهات الإشرافية من ناحية دوره في تعزيز نزاهة الأسواق.

كما يلاحظ من الجدول أن قيمة الانحراف المعياري _ والتي تعطي مقياسا عن مدى تشتت عناصر العينة عن وسطها الحسابي _ بين 0.62 و 1.02، وكلما كانت الانحرافات المعيارية أقل كلما كانت الإجابات أكثر قربا من وسطها الحسابي، حيث نلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري كبير عند السؤالين (6-9)، أي أن التشتت كبير عن الوسط الحسابي وإجابات الأفراد متباينة في هذين السؤالين، وما يؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي عند هذين السؤالين أقل من 3، ونستنتج مما سبق أنه لا يوجد اتفاق بين أفراد العينة حول أهمية وجود هيئة أو جهة مهمتها تنظيم عمل الجهات الإشرافية، وكذلك لا يوجد اتفاق بين أفراد العينة حول أهمية وجود إطار خاص بالشركات لتطبيق الحوكمة على فعالية التطبيق.

كما يلاحظ من الجدول (5) أن جميع العبارات السابقة حصلت على متوسط قريب من المتوسط المحدد في مقياس ليكرت الخماسي والذي يساوي 3، لذلك فقد أجرى الباحث اختبار (one sample t test) لكامل العينة من أجل التأكد من معنوية الفروق بين المتوسط العام للقيم (والذي يمثل قيمة إطار حوكمة الشركات) والمتوسط المحدد في مقياس ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (6) اختبار t-test لكل العينة فيما يتعلق بإطار حوكمة الشركات

المحور	عدد المفردات N	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري للمتوسط	t المحسوبة	P قيمة
إطار حوكمة الشركات	120	3.42	0.459	0.041	10.014	0.000

يتضح من الجدول (6) أن قيمة P تساوي (0.000) أي أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود فروق جوهرية بين متوسط إجابات العينة ومتوسط المقياس المستخدم (3)، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق جوهرية بين إطار الحوكمة المطبق في شركات التأمين محل الدراسة وبين الإطار الواجب تطبيقه بحسب مبادئ

ومعايير الحكومة، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق جوهرية بين إطار الحكومة المطبق في شركات التأمين محل الدراسة وبين ما يجب عليها تطبيقه، وهذه الفروق إيجابية ولصالح شركات التأمين محل الدراسة.

2. اختبار الفرضية الثانية: لا توجد فروق جوهرية بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من حماية حقوق المساهمين وبين ما يجب أن تقوم به حسب مبادئ ومعايير الحكومة.

الجدول رقم (7) يوضح الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، الاتحرافات المعيارية) المتعلقة بعبارات الفرضية الثانية، حيث تتكون من (10) عبارات تتعلق بحماية حقوق المساهمين.

الجدول رقم (7) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالفرضية الثانية

رقم العbara	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	توجد سهولة في تسجيل حقوق الملكية للمساهمين.	3.84	0.66
11	يوجد ضمان لإمكانية نقل ملكية الأسهم.	3.87	0.607
12	يوجد ضمان لإمكانية الحصول على المعلومات الخاصة بشركتكم في الوقت المناسب وبشكل منتظم.	3.92	0.61
13	يوجد ضمان للمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.	3.96	0.64
14	يوجد ضمان في مشاركة المساهمين في أرباح شركتكم.	3.99	0.68
15	يوجد ضمان لحقوق المساهمين في المشاركة والإحاطة علما بالقرارات الصادرة عن شركتكم والمرتبطة بالمتغيرات الأساسية كإصدار أسهم جديدة أو التعديل في النظام الأساس لشركتكم.	3.89	0.64
16	يتم تزويد المساهمين بوقت كاف بالمعلومات الضرورية عن مواعيد وأماكن وجدال أعمال الاجتماعات العامة.	3.98	0.65
17	يمكن أن يقوم المساهمون بالمشاركة بالتصويت حضوراً أو غياباً مع منح المساواة في تأثير التصويت.	3.61	0.70
18	يتم الإفصاح في شركتكم عن الهياكل والترتيبات التي من خلالها قد تمنح البعض المساهمين درجة من السيطرة لا تناسب حقوق ملكيتهم من الأسهم.	3.30	0.77
19	يتم الإفصاح عن التعاملات غير العادية التي تقوم بها شركتكم كالاندماج أو بيع أصول الشركة.	3.655	0.74

يشير الجدول (7) إلى أن أصغر قيمة للمتوسط الحسابي فيما يتعلق بعبارات الفرضية الثانية، كانت العبارة رقم (18) والتي تنص على: "يتم الإفصاح في شركتكم عن الهياكل والترتيبات التي من خلالها قد تمنح البعض المساهمين درجة من السيطرة لا تناسب حقوق ملكيتهم من الأسهم". حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.30) ولكن هذا المتوسط يفوق متوسط المقياس المستخدم وهذا يشير إلى أن أغلب الأفراد في عينة البحث أجروا الموافقة على هذا السؤال.

إن العبارة التي بلغ المتوسط الحسابي أعلى قيمة عندها، كانت العبارة رقم (14) والتي تنص على: "يوجد ضمان في مشاركة المساهمين في أرباح شركتكم". حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.99) وهذا يشير إلى نظرية إيجابية نحو ضمان مشاركة إدارة الشركة للمساهمين بالأرباح التي تتحقق.

كما يلاحظ من الجدول أن قيم الانحراف المعياري _ والتي تعطي مقاييساً عن مدى تشتت عناصر العينة عن وسطها الحسابي _ بين 0.607 و 0.77، وكلما كانت الانحرافات المعيارية أقل كلما كانت الإجابات أكثر قرباً من وسطها الحسابي، حيث نلاحظ من الجدول أن جميع قيم الانحراف المعياري صغيرة نسبياً، أي أنه ليس هناك تباين بين الإجابات حول أسلمة هذا المحور.

كما يلاحظ من الجدول (7) أن جميع العبارات السابقة حصلت على متوسط قريب من المتوسط المحدد في مقاييس ليكرت الخماسي والذي يساوي 3، لذلك فقد أجرى الباحث اختبار (one sample t test) ل الكامل العينة من أجل التأكد من معنوية الفروق بين المتوسط العام للقيم (والذي يمثل قيم حماية حقوق المساهمين) والمتوسط المحدد في مقاييس ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (8) اختبار t -test لكل العينة فيما يتعلق بحماية حقوق المساهمين

المحور	عدد المفردات N	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري للمتوسط	t المحسوبة	قيمة P
حماية حقوق المساهمين	120	3.80	0.38	0.034	23.147	0.000

يتضح من الجدول (8) أن قيمة P تساوي (0.000) أي أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود فروق جوهرية بين متوسط إجابات العينة ومتوسط المقاييس المستخدم (3)، وبالتالي يتم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود فروق جوهرية بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من حماية لحقوق المساهمين وبين ما يجب أن تقوم به حسب مبادئ ومعايير الحوكمة، وقبول الفرضية البديلة بوجود فروق جوهرية بين ما تؤمن به شركات التأمين محل الدراسة من حماية لحقوق المساهمين وبين ما يجب عليها تأمينه، وهذه الفروق إيجابية ولصالح شركات التأمين محل الدراسة.

3. اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد فروق جوهرية بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من أجل ضمان المعاملة المتكافئة للمساهمين وبين ما يجب أن تقوم به حسب مبادئ ومعايير الحوكمة.

الجدول رقم (9) يوضح الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، الانحرافات المعيارية) المتعلقة بعبارات الفرضية الثالثة، حيث تتكون من (6) عبارات تتعلق بالمعاملة المتكافئة للمساهمين.

الجدول رقم (9) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالفرضية الثالثة

رقم العبرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
20	تعمل شركتكم على تحقيق المعاملة العادلة لجميع المساهمين.	3.99	0.739
21	تتم حماية حقوق مساهمي الأقلية من أي استغلال مباشر أو غير مباشر من قبل كبار المساهمين.	3.75	0.736

0.835	3.741	ثمنع - في شركتكم - عمليات تداول الأسهم التي تستند إلى معلومات داخلية أو التي قد تؤدي إلى تحقيق مصالح بعض الأطراف على حساب باقي المساهمين.	22
0.67	3.725	تتم عملية اختيار فاري الأصوات في اجتماع الجمعية العامة بطريقة موضوعية وبالاتفاق مع مالكي الأسهم.	23
0.66	3.95	تسعى الشركة لـإلغاء جميع العوائق التي تعرقل عمليات التصويت.	24
0.63	3.95	تسمح العمليات وإجراءات الخاصة باجتماعات الجمعية العامة لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معاملة متساوية.	25

يشير الجدول (9) إلى أن أصغر قيمة للمتوسط الحسابي فيما يتعلق بعبارات الفرضية الثالثة، كانت العبارة رقم(23) والتي تنص على: "تتم عملية اختيار فاري الأصوات في اجتماع الجمعية العامة بطريقة موضوعية وبالاتفاق مع مالكي الأسهم". حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.72)، ولكن هذا المتوسط يفوق متوسط المقياس المستخدم وهذا يشير إلى أنَّ أغلب الأفراد في عينة البحث أجابوا بالموافقة على هذا السؤال.

إنَّ العبارة التي بلغ المتوسط الحسابي أعلى قيمة عندها، كانت العبارة رقم (20) والتي تنص على: "تعمل شركتكم على تحقيق المعاملة العادلة لجميع المساهمين". حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.99) وهذا يشير إلى نظرية إيجابية من قبل أفراد عينة البحث للمعاملة العادلة لجميع المساهمين.

كما يلاحظ من الجدول أنَّ قيم الانحراف المعياري _ والتي تعطي مقياساً عن مدى تشتت عناصر العينة عن وسطها الحسابي _ بين 0.63 و 0.83، وكلما كانت الانحرافات المعيارية أقل كلما كانت الإجابات أكثر قرباً من وسطها الحسابي، حيث نلاحظ من الجدول أنَّ جميع قيم الانحراف المعياري صغيرة نسبياً، أي أنه ليس هناك تباين بين الإجابات حول أسئلة هذا المحور.

كما يلاحظ من الجدول (9) أنَّ جميع العبارات السابقة حصلت على متوسط قريب من المتوسط المحدد في مقياس ليكرت الخماسي والذي يساوي 3، لذلك فقد أجرى الباحث اختبار (one sample t test) ل الكامل العينة من أجل التأكُّد من معنوية الفروق بين المتوسط العام للقيم (والذي يمثل قيم المعاملة المتكافئة للمساهمين) والمتوسط المحدد في مقياس ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (10) اختبار t -test لكل العينة فيما يتعلق بالمعاملة المتكافئة للمساهمين

قيمة P	t المحسوبة	الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	عدد المفردات N	المحور
0.000	18.035	0.047	0.51	3.85	120	المعاملة المتكافئة للمساهمين

يتَّضح من الجدول (10) أنَّ قيمة P تساوي (0.000) أي أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود فروق جوهريَّة بين متوسط إجابات العينة ومتodo المقياس المستخدم، وبالتالي يتم رفض فرضيَّة عدم القائلة بعدم وجود فروق جوهريَّة بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من معاملة متكافئة للمساهمين وبين ما يجب أن تقوم به حسب

مبادئ ومعايير الحكومة، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق جوهرية بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من معاملة متكافئة للمساهمين وبين ما يجب عليها أن تقوم به، وهذه الفروق إيجابية ولصالح شركات التأمين محل الدراسة.

4. اختبار الفرضية الرابعة: لا توجد فروق جوهرية بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من حماية حقوق أصحاب المصالح وبين ما يجب أن تقوم به من أجل حماية هذه الحقوق حسب مبادئ ومعايير الحكومة.

الجدول رقم (11) يوضح الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، الانحرافات المعيارية) المتعلقة بعبارات الفرضية الرابعة، حيث تتكون من (7) عبارات تتعلق بحماية حقوق أصحاب المصالح.

الجدول رقم (11) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالفرضية الرابعة

رقم العبرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
26	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقيات متبادلة بين شركتكم وغيرها.	4.15	0.51
27	تتم حماية حقوق أصحاب المصالح والتعويض عليهم في حال انتهاءك هذه الحقوق.	3.95	0.66
28	يتم تطوير آليات مشاركة العاملين في رفع مستويات الأداء.	3.75	0.81
29	هناك إمكانية لحصول أصحاب المصالح على المعلومات الضرورية في الوقت المناسب وبشكل منتظم.	3.85	0.73
30	يتم الاتصال بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة في حال ظهور أية ممارسات غير قانونية من قبل شركتكم.	3.80	0.70
31	يتضمن الإطار المطبق في شركتكم والخاص بحالات الإعسار، بالفعالية.	3.84	0.69
32	تنبع شركتكم أساليب فعالة لحماية حقوق الدائنين.	4.03	0.66

يشير الجدول (11) إلى أن أصغر قيمة للمتوسط الحسابي فيما يتعلق بعبارات الفرضية الرابعة، كانت العبارة رقم (28) والتي تنص على: "يتم تطوير آليات مشاركة العاملين في رفع مستويات الأداء". حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.75) ولكن هذا المتوسط يفوق متوسط المقياس المستخدم وهذا يشير إلى أنَّ أغلب الأفراد في عينة البحث أجروا بالموافقة عن هذا السؤال.

إنَّ العبارة التي بلغ المتوسط الحسابي أعلى قيمة عندها، كانت العبارة رقم (26) والتي تنص على: يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقيات متبادلة بين شركتكم وغيرها". حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.15) وهذا يشير إلى نظرة إيجابية نحو ما تقوم به شركات التأمين من احترام لحقوق أصحاب المصالح. كما يلاحظ من الجدول أنَّ قيمة الانحراف المعياري _ والتي تعطي مقياساً عن مدى تشتت عناصر العينة عن وسطها الحسابي _ بين 0.51 و 0.81، وكلما كانت الانحرافات المعيارية أقل كلما كانت الإجابات أكثر قرباً من وسطها الحسابي، حيث نلاحظ من الجدول أنَّ جميع قيم الانحراف المعياري صغيرة نسبياً، أي أنه ليس هناك تباين بين الإجابات حول أسئلة هذا المحور.

كما يلاحظ من الجدول (11) أن جميع العبارات السابقة حصلت على متوسط قریب من المتوسط المحدد في مقاييس ليكرت الخمسية والذي يساوي 3، لذلك فقد أجرى الباحث اختبار (one sample t test) لتكامل العينة من أجل التأكيد من معنوية الفروق بين المتوسط العام للقيم (والذي يمثل قيم حماية حقوق أصحاب المصالح) والمتوسط المحدد في مقاييس ليكرت الخمسية.

الجدول رقم (12) اختبار t-test لكل العينة فيما يتعلق بحماية حقوق أصحاب المصالح

المحور	عدد المفردات N	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري للمتوسط	t المحسوبة	قيمة P
حماية حقوق أصحاب المصالح	120	3.91	0.46	0.042	21.73	0.000

يتضح من الجدول (12) أن قيمة P تساوي (0.000) أي أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود فروق جوهرية بين متوسط إجابات العينة ومتوسط المقاييس المستخدم(3) وبالتالي يتم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود فروق جوهرية بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من حماية لحقوق أصحاب المصالح وبين ما يجب أن تقوم به حسب مبادئ ومعايير الحوكمة، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق جوهرية بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من حماية لحقوق أصحاب المصالح وبين ما يجب عليها أن تقوم به، وهذه الفروق إيجابية ولصالح شركات التأمين محل الدراسة.

5. اختبار الفرضية الخامسة: لا توجد فروق جوهرية بين الإفصاح والشفافية المعهود بها في شركات التأمين محل الدراسة وبين ما يجب أن يكونا عليه حسب مبادئ ومعايير الحوكمة.

الجدول رقم (13) يوضح الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، الانحرافات المعيارية) المتعلقة بعبارات الفرضية الخامسة، حيث تتكون من (15) عبارة تتعلق بالإفصاح والشفافية.

الجدول رقم (13) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالفرضية الخامسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
33	نقوم شركتكم بالإفصاح عن النتائج المالية بشكل جيد.	4.3	0.68
34	نقوم شركتكم بالإفصاح عن نتائج عملياتها بشكل واضح وصريح.	4.2	0.74
35	نقوم شركتكم بالإفصاح عن أهداف الشركة بشكل واضح وصريح.	4.17	0.74
36	نقوم شركتكم بالإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسمهم بشكل واضح وصريح.	4.1	0.72
37	نقوم شركتكم بالإفصاح عن حقوق التصويت بشكل واضح وصريح.	3.94	0.69
38	نقوم شركتكم بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم.	3.91	0.84
39	نقوم شركتكم بالإفصاح عن العمليات المتصلة بأطراف من الشركة أو أقاربهم بشكل واضح وصريح.	3.78	0.87
40	نقوم شركتكم بالإفصاح عن الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح بوضوح.	3.87	0.77
41	نقوم شركتكم بالإفصاح عن هيكل الحكومة المنتفع في الشركة بوضوح.	3.75	0.75
42	نقوم شركتكم بالإفصاح عن عوامل المخاطر المتوقعة.	3.94	0.70

0.80	3.95	يتّم العمل في شركتكم على إعداد المعلومات والإفصاح عنها وتقديم التقارير بناء على المعايير الدولية.	43
0.677	4.14	تتم في شركتكم عملية مراجعة خارجية سنوية بوساطة مراجع مستقل.	44
0.766	3.96	يخضع المراجعون الخارجيون للمساعلة والمحاسبة أمام المساهمين في شركتكم.	45
0.78	3.7	تقوم لجنة مراجعة مستقلة بالتوصية باستخدام المراجعين.	46
0.70	3.85	يتّم توفير فرص متساوية وفي التوقيت المناسب لمستخدمي المعلومات في شركتكم	47

يشير الجدول (13) إلى أن أصغر قيمة للمتوسط الحسابي فيما يتعلق بعبارات الفرضية الخامسة، كانت العبارة رقم (46) والتي تنص على: "تقوم لجنة مراجعة مستقلة بالتوصية باستخدام المراجعين". حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.7) ولكن هذا المتوسط يفوق متوسط المقياس المستخدم وهذا يشير إلى أن أغلب الأفراد في عينة البحث أجروا بالموافقة عن هذا السؤال.

إن العبارة التي بلغ المتوسط الحسابي أعلى قيمة عندها، كانت العبارة رقم (33) والتي تنص على: "تقوم شركتكم بالإفصاح عن النتائج المالية بشكل جيد". حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.3) وهذا يشير إلى نظرية إيجابية نحو ما تقوم به شركات التأمين من إفصاحات خاصة بها.

كما يلاحظ من الجدول أن قيم الانحراف المعياري _ والتي تعطي مقياساً عن مدى تشتت عناصر العينة عن وسطها الحسابي _ بين 0.67 و 0.87، وكلما كانت الانحرافات المعيارية أقل كلما كانت الإجابات أكثر قرباً من وسطها الحسابي، حيث نلاحظ من الجدول أن جميع قيم الانحراف المعياري صغيرة نسبياً، أي أنه ليس هناك تباين بين الإجابات حول أسلمة هذا المحور.

كما يلاحظ من الجدول (13) أن جميع العبارات السابقة حصلت على متوسط قريب من المتوسط المحدد في مقياس ليكرت الخماسي والذي يساوي 3، لذلك فقد أجرى الباحث اختبار (one sample t test) ل الكامل العينة من أجل التأكّد من معنوية الفروق بين المتوسط العام للقيم (والذي يمثل قيم الإفصاح والشفافية) والمتوسط المحدد في مقياس ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (14) اختبار t -test لكل العينة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية

المحور	عدد المفردات	متوسط القيم السائدة	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري للمتوسط	Z المحسوبة	قيمة P
الإفصاح والشفافية	120	3.97	0.496	0.045	21.541	0.000

يتضح من الجدول (14) أن قيمة P تساوي (0.000) أي أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود فروق جوهرية بين متوسط إجابات العينة ومتوسط المقياس المستخدم (3) وبالتالي يتم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود فروق جوهرية بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من تطبيق للإفصاح والشفافية وبين ما يجب أن تقوم به حسب مبادئ ومعايير الحكومة، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق جوهرية بين ما تقوم به شركات التأمين محل الدراسة من تطبيق للإفصاح والشفافية وبين ما يجب عليها أن تقوم به، وهذه الفروق إيجابية ولصالح شركات التأمين محل الدراسة.

6. اختبار الفرضية السادسة: لا توجد فروق جوهرية بين دور أعضاء مجالس إدارات شركات التأمين محل الدراسة في تطبيق الحوكمة والدور الذي يجب أن يقوموا به حسب مبادئ ومعايير الحوكمة.

الجدول رقم (15) يوضح الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، الانحرافات المعيارية) المتعلقة بعبارات الفرضية السادسة، حيث تتكون من (10) عبارات تتعلق بدور أعضاء مجالس الإدارة.

الجدول رقم (15) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالفرضية السادسة

رقم العبرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
48	يعلم مجلس الإدارة في شركتكم في ضوء توفر معلومات كاملة وبما يحقق مصلحة الشركة والمساهمين.	4.1	0.58
49	يعامل مجلس الإدارة في شركتكم كافة المساهمين معاملة عادلة.	4.0	0.59
50	يتبع مجلس الإدارة في شركتكم معايير أخلاقية عالية ويأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصالح.	4.05	0.65
51	يقوم مجلس الإدارة في شركتكم بوظيفة بشكل جيد وفعال.	3.94	0.78
52	يقوم مجلس الإدارة في شركتكم بأداء مهامه الرقابية والإشرافية بطريقة موضوعية وفعالة.	3.98	0.69
53	يوجد عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في شركتكم.	3.75	0.83
54	إنّ أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في شركتكم دوراً كبيراً في اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة.	3.7	0.80
55	يقوم مجلس الإدارة في شركتكم بتكييف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير العاملين في الشركة وذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل للقيام بالوظائف التي يظهر فيها تعارض في المصالح.	3.54	0.77
56	يتم تحديد صلاحيات اللجان المشكلة من قبل مجلس الإدارة في شركتكم وطرق عملها بشكل واضح.	3.83	0.69
57	يتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة في شركتكم كافة المعلومات الصحيحة وذات الصلة بعملهم حتى يكونوا قادرين على القيام بمسؤولياتهم.	4.02	0.67

يشير الجدول (15) إلى أنّ أصغر قيمة للمتوسط الحسابي فيما يتعلق بعبارات الفرضية السادسة، كانت العبارة رقم (55) والتي تنصّ على: "يقوم مجلس الإدارة في شركتكم بتكييف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير العاملين في الشركة وذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل للقيام بالوظائف التي يظهر فيها تعارض في المصالح.". حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.54) ولكن هذا المتوسط يفوق متوسط المقياس المستخدم وهذا يشير إلى أنّ أغلب الأفراد في عينة البحث أجابوا بالموافقة عن هذا السؤال.

إنّ العبارة التي بلغ المتوسط الحسابي أعلى قيمة عندها، كانت العبارة رقم (48) والتي تنصّ على: "يعلم مجلس الإدارة في شركتكم في ضوء توفر معلومات كاملة وبما يحقق مصلحة الشركة والمساهمين". حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.1) وهذا يشير إلى نظرة إيجابية نحو ما تقوم به مجالس إدارة الشركات بما يساعد في تحقيق مصلحة الشركة والمساهمين.

كما يلاحظ من الجدول أن قيم الانحراف المعياري _ والتي تعطي مقاييساً عن مدى تشتت عناصر العينة عن وسطها الحسابي _ بين 0.58 و 0.83، وكلما كانت الانحرافات المعيارية أقل كلما كانت الإجابات أكثر قرباً من وسطها الحسابي، حيث نلاحظ من الجدول أن جميع قيم الانحراف المعياري صغيرة نسبياً، أي أنه ليس هناك تباين بين الإجابات حول أسئلة هذا المحور.

كما يلاحظ من الجدول (15) أن جميع العبارات السابقة حصلت على متوسط قریب من المتوسط المحدد في مقاييس ليكرت الخماسي والذي يساوي 3، لذلك فقد أجرى الباحث اختبار (one sample t test) ل الكامل العينة من أجل التأكد من معنوية الفروق بين المتوسط العام للقيم (والذي يمثل قيم دور مجلس الإدارة في تطبيق الحكومة) والمتوسط المحدد في مقاييس ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (16) اختبار t-test لكل العينة فيما يتعلق بدور مجلس الإدارة

المحور	عدد المفردات N	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري للمتوسط	t المحسوبة	قيمة P
دور مجلس الإدارة	120	3.9	0.49	0.045	20.070	0.000

يتضح من الجدول (16) أن قيمة P تساوي (0.000) أي أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود فروق جوهرية بين متوسط إجابات العينة ومتوسط المقاييس المستخدم، وبالتالي يتم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود فروق جوهرية بين ما تقوم به مجالس إدارة شركات التأمين محل الدراسة وبين ما يجب أن تقوم به حسب مبادئ ومعايير الحكومة، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق جوهرية بين ما تقوم به مجالس إدارات شركات التأمين محل الدراسة وبين ما يجب عليهم القيام به، وهذه الفروق إيجابية ولصالح شركات التأمين محل الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

1. هناك التزام بتطبيق مبادئ ومعايير الحكومة من قبل شركات التأمين محل الدراسة وفقاً للمبادئ الصادرة عن الجهات الإشرافية.
2. إن هذا الالتزام من قبل شركات التأمين الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية يعطي مؤشراً جيداً على وجود نظرة إيجابية من قبل شركات التأمين محل الدراسة لأهمية تطبيق الحكومة.
3. على الرغم من أن الدراسة شملت فقط الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية، إلا أنه نتيجة تشابه ظروف عمل كافة شركات التأمين في السوق السورية، فإن ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن أن يكون مؤشراً عن مدى تطبيق مبادئ الحكومة لدى كافة شركات التأمين الأخرى في حدود مبادئ الحكومة الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين.
4. ليس لدى شركات التأمين أي إطار خاص بها لتطبيق الحكومة، بل تكتفي بالالتزام بمعايير الصادرة عن الجهات الإشرافية، ويعتبر هذا المؤشر سلبياً بالنسبة للشركة، وقد يكون السبب في ذلك عدم توفر الخبرة والمعرفة الكافيتين لهذه الشركات وخاصة أن إلزام الشركات بتطبيق الحكومة مضى عليه أقل من أربعة أعوام.
5. إن أغلب الحقوق الأساسية للمساهمين محمية وفقاً لمبادئ الحكومة المعتمدة بها في شركات التأمين.

6. تعمل شركات التأمين محل الدراسة على ضمان المعاملة المتكافئة للمساهمين، وعدم تفضيل أصحاب الملكيات الكبرى من الأسهم على باقي المساهمين، وهذا ما ينعكس إيجاباً على شركة التأمين من ناحية زيادة قدرتها على جذب الاستثمارات.

7. إنّ تطبيق قواعد الحوكمة في شركات التأمين محل الدراسة يساهم في حماية حقوق مساهمي الأقلية وضمان المعاملة المتكافئة لهم ضمن اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، حيث أن تحقيق هذا الأمر سوف يشجع المساهمين على الأقبال أكثر من أجل شراء أسهم الشركات نتيجة لتقديرهم أن حقوقهم محمية بغض النظر عن عدد الأسهم التي يمتلكونها.

8. تتم في شركات التأمين محل الدراسة احترام حقوق أصحاب المصالح والعمل على التعويض لهم في حال ظهور أي انتهاكات لحقوقهم، بما يعزز بشكل أكبر ثقة أصحاب المصالح بهذه الشركات ويشجعهم على التعامل معها.

9. تسمح شركات التأمين لأصحاب المصالح بالاتصال مع مجالس الإدارة في حال ملاحظتهم لأي سلوك أو ممارسات غير قانونية من قبل الشركة، ويمكن أن يشمل هذا الامر تمكين العاملين في الشركة من إبلاغ مجلس الإدارة عن أي قصور أو ممارسات سلبية يلاحظونها من قبل إدارة الشركة، على أن تكون عملية التبليغ هذه سرية لضمان عدم تعرض هؤلاء المبلغين لأية ضغوط من قبل الإدارة.

10. تطبق في شركات التأمين محل الدراسة مستويات جيدة من الإفصاح والشفافية وذلك التزاماً من الشركة بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الإشرافية كالقرار رقم (3943) عام 2006، المتضمن نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

11. هناك دور جيد تقوم به مجالس إدارة شركات التأمين محل الدراسة في المساعدة في تطبيق الحوكمة، حيث أن مجلس الإدارة يعتبر أحد الأطراف الرئيسية المعنية بتطبيق الحوكمة ومنه تتشكل أهم اللجان التي تعتبر أساس وضع نظام فعال للحكومة كلجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر وأيضاً لجنة المكافآت والحكومة.

الوصيات:

1. يجب على شركات التأمين أن تعمل على وضع إطار خاص بها لتطبيق الحوكمة، وعدم الاكتفاء بالالتزام بالمعايير الموضوعة من قبل الجهات الإشرافية، بحيث تتضمن هذه المعايير الآليات المطبقة في الشركة لحماية حقوق المساهمين، وضمان المعاملة المتكافئة لهم، بالإضافة إلى مستويات الإفصاح المتتبعة، والجهة المسؤولة عن تطبيق الحوكمة في الشركة، كما يجب أن تكون هذه المعايير الخاصة بالشركة متاحة للمساهمين وجمهور المتعاملين بحيث تستطيع الأطراف كافة الاطلاع عليها لمعرفة المستويات الحقيقة لتطبيق الحوكمة في الشركة.

2. على الرغم من أهمية الحكومة بالنسبة لشركات التأمين العاملة في سوق الأوراق المالية وضرورة معرفة مدى التزام هذه الشركات بتطبيق الحوكمة، إلا أنه يمكن الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها نتيجة لتشابه ظروف عمل شركات التأمين، من أجل تعليم هذه النتائج على كافة الشركات ومعرفة نقاط الضعف التي تعاني منها في تطبيقها للحكومة للعمل على تلافيها من قبل الشركات المدرجة أو إيجاد الحلول المناسبة لها من قبل الشركات غير المدرجة قبل أن تبدأ العمل في سوق الأوراق المالية.

3. لا بدّ من أن تقوم مختلف الجهات الإشرافية بتوحيد جهودها لمساعدة الشركات في تطبيق الحوكمة، وذلك من النواحي التشريعية أو التنظيمية والرقابية، حيث تخضع شركات التأمين للإشراف على التأمين أما الشركات المدرجة أو المرشحة للإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية فتخضع - إضافة إلى هيئة الإشراف - إلى

هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، حيث أن توحيد جهود هذه الجهات يزيد من فعالية تطبيق الحكومة ويزيد من فعالية عملية الإشراف على تطبيقها.

4. لا بد من العمل على توحيد مبادئ الحكومة الصادرة عن الجهات الإشرافية، بحيث يتم تلافي أي تناقض بين هذه المبادئ، وبما يوفر سهولة أكبر في فهم المبادئ وطريقة التطبيق، وهذا الأمر يتطلب من هذه الجهات المشرفة قبل أي شيء آخر العمل على توحيد جهودها فيما بينها.

5. يجب تشجيع الشركات من أجل وضع برامج تدريبية خاصة بأعضاء مجلس الإدارة بهدف زيادة معارفهم الخاصة بالحكومة والآليات الضرورية لتطبيقها بما يساعد في تحسين تطبيق الشركة للحكومة، حيث أن توفر الخبرة والمعرفة الكافيتين في مجال الحكومة لدى الإدارة العليا في أي شركة يمكن أن يساعدها مستقبلاً في وضع إطار خاص بها لتطبيق الحكومة وعدم الالتزام فقط بالقواعد والتعليمات الصادرة عن الجهات الإشرافية.

6. يجب على الشركات أن تقوم بإيجاد قسم أو جهة محددة في الشركة تتبع مباشرة لمجلس الإدارة ومتنازع بالاستقلالية، ومهمة هذه الجهة تمثل بإجراء عمليات تقييم سنوي لمدى الالتزام بتطبيق الحكومة، وأن ترفع هذه التقارير إلى مجلس الإدارة من أجل دراستها وأعطاء الملاحظات حولها ومن ثم توجيه مختلف الجهات لتلافي أيّة نقاط ضعف ظهرت في عملية التقييم.

7. يمكن لشركات التأمين من أجل تعزيز حقوق أصحاب المصالح أن تلجأ إلى أن يتضمن النظام الأساس للشركة على طرق التعويض المناسبة التي يمكن أن تستخدمها في حال ظهور أي انتهاك لحقوق أصحاب المصالح.

8. يجب أن تؤكد القوانين والتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية وكذلك أن يتضمن النظام الأساس لشركات التأمين على التأكيد لأهمية إعطاء مجلس الإدارة السلطة والاستقلال الكافيين لممارسة مسؤولياتهم وخاصة الإشرافية والرقابية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تأكيد الالتزام بالأسس الموضوعة في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

9. يجب على مجالس إدارة شركات التأمين العمل على تشكيل اللجان الضرورية لتطبيق الحكومة وأن يكون وجود هذه اللجان واستقلاليتها هو أمر ملزم على هذه الشركات من قبل الجهات الإشرافية كلجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر.

المراجع:

- [1] Chapra, U[†]; Ahmed, H. *Corporate Governance In Islamic Financial Institutions*. Islamic Development Bank, King Fahad National Cataloging-in-Publication Data, 2002. P 1-170.
- [2] فوزي، سمحة، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، دراسة من المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003. ص 1 - 39.
- [3] Brown, Lawrence D.[‡]; Caylor, Marcus L., Corporate Governance and Firm Performance, December 7, 2004.P 1-52.
- [4] Clark, Wojcik, Bauer. Corporate governance cross-listing, and managerial response to stock price discounting Royal Ahold and market arbitrage Amsterdam and New York. 2004. P 1-26.
- [5] Union of Arab Banks, Corporate Governance Survey of the Arab Banking Sector, 2007. P 1-84.

- [6] International Finance Corporation. A Corporate Governance Survey of Listed Companies and Banks across the Middle East and North Africa. Washington DC. 2008.P 1-85.
- [7] ناصر، محمد جودت. الأشقر، فراس نظير. أثر الحوكمة في زيادة القيمة السوقية لشركات التأمين السورية. مجلة جامعة البعث، المجلد 31، العدد 11، 2009، ص 163-192.
- [8] القاضي، حسين. نداء، كنان. مبادئ حوكمة الشركات في سورية (دراسة مقارنة مع مصر والأردن). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص 675-697.
- [9] أبو بكر، عيد أحمد. دور هيئة الإشراف والرقابة على التأمين في تفعيل التزام شركات التأمين المصرية بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات. دراسات وبحوث في التأمين: بحوث علمية محكمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 72.
- [10] جهلو، عمار حبيب. النظام القانوني لحوكمة الشركات. طبعة أولى، منشورات الذين الحقوقية، بيروت، 2010، ص 29.
- [11] Center For International Private Enterprise. Corporate Governance Concepts, Center For International Private Enterprise Published by arrangement with the OECD, Paris, 2003, P2.
- [12] الغالبي، طاهر محسن منصور. صالح مهدي محسن العامري. المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع). طبعة ثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 451.
- [13] أبو بكر، عيد أحمد. دراسات وبحوث في التأمين: بحوث علمية محكمة، طبعة أولى، دار صفاء، عمان، 2010، ص 86.
- [14] سليمان، محمد مصطفى. حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين. طبعة أولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 15.
- [15] Robert A. G Monks and Nell Minow. Corporate Governance. Third Edition, Blackwell publishing, 2004, P8.
- [16] لطفي، أمين السيد أحمد. المراجعة الدولية وعلومة أسواق رأس المال. طبعة أولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 698.
- [17] الصبان، محمد سمير. محمد مصطفى سليمان. الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات. طبعة أولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 312.
- [18] القاضي، حسين. نداء، كنان. حوكمة الشركات في ظل الأسواق المالية السورية (دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية). بحث مقدم لمؤتمر الأسواق المالية، نيسان 2008، ص 11.
- [19] علي، عبد الوهاب نصر. شحاته السيد شحاته. مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة. طبعة أولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 29,28.
- [20] سليمان، محمد مصطفى. حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة). الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 19.
- [21] رياحي، مها محمود رمزي. الشركات المساهمة مابين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العمانيّة). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 100.

- [22] علي، عبد الوهاب نصر. شحاته السيد شحاته. مرجع سبق ذكره، ص 77.
- [23] Center For International Private Enterprise. OECD Principles and Corporate Governance Center For International Private Enterprise Published by arrangement with the OECD, Paris, 2004, P5.
- [24] عبد الفتاح، عز حسن. مقدمة في الإحصاء الوصفي الاستدلالي باستخدام SPSS. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2008، ص 587.
- [25] Sekaran, Uma: Research Methods for Managers: A Skill Building Approach, New York, John Wiley and Sons 1984, P158.
- [26] غدير، باسم غدير. المدخل الأساسي في تحليل البيانات باستخدام IBM SPSS Statistics 20. الجزء الأول، طبعة أولى، لا يوجد دار نشر، 2012، ص 253.